

وحسن التنسيق، فإنها لا تؤيد الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يحظى الفريق بموقف ريادي يعادل أو يتجاوز سلطة لجنة القرار ١٥٤٠^(٨٤٦) وشدد ممثل الهند على ضرورة أن يضافر المجتمع الدولي جهوده لإزالة الأخطار المتصلة باحتمال وقوع المواد والتكنولوجيات الحساسة في أيدي الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول. وقال إنه ينبغي ألا يقلل التركيز على الأطراف الفاعلة من غير الدول مطلقاً من مسؤولية الدول عن مكافحة الإرهاب وتفكيك الهياكل الأساسية التي توفر له الدعم وصلاته بأسلحة الدمار الشامل. وأشار إلى أن الهند اتخذت في أعقاب اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، خطوات إضافية لمواصلة تعزيز آلياتها القانونية والتنظيمية القائمة لممارسة المراقبة على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها^(٨٤٧).

(٨٤٦) S/PV.6518، الصفحة ٣.

(٨٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

إيصالها، أو استحداثها لها أو الاتجار بها أو استعمالها. وقرر المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن يمدد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ لمدة عشر سنوات حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع اللجنة، فريقاً من ثمانية خبراء على الأكثر ("فريق الخبراء")، يتصرف بتوجيه من اللجنة وفي إطارها، من أجل مساعدتها في الاضطلاع بولايتها^(٨٤٥).

وعقب اتخاذ القرار، أكدت ممثلة البرازيل أن حكومة بلدها، رغم تأييدها القوي لإنشاء فريق خبراء يتسم بالفعالية

(٨٤٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدابير الجزائية، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق" وللإطلاع على معلومات عن ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وولاية فريق الخبراء فيما يتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، "لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب الفصل السابع من الميثاق".

الجلسة: عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

القرار والتصويت	المؤيدون - المعارضون - الامتنعون	المتكلمون	وثائق أخرى	الجلسة والتاريخ
القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) ١٥-٠		الهند	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرتغال، البرازيل، الهند البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة، نيجيريا، الولايات المتحدة (S/2011/257)	٦٥١٨ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١

الفصل السابع من الميثاق، واستمع إلى ثماني إحاطات من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وفرض المجلس تدابير جزائية جديدة على جمهورية إيران الإسلامية، عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وشكّل فريق الخبراء المعني

باء - عدم الانتشار

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن إحدى عشرة جلسة في إطار البند المعنون "عدم الانتشار" بما في ذلك جلسة مغلقة، واتخذ قرارين بموجب المادة ٤١ من

والعملية الدبلوماسية بمجملها. وأكد أن اعتماد مشروع القرار ينبغي ألا يعتبر نهاية للجهود الدبلوماسية، وحث جمهورية إيران الإسلامية على العمل صوب تنفيذ الإعلان واستئناف المحادثات مع مجموعة الخمسة زائدا واحدا (الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس بالإضافة إلى ألمانيا) لمناقشة برنامجها النووي، بما في ذلك تعليق تخصيب اليورانيوم^(٨٥٣).

وطرح مشروع القرار للتصويت، ونال تأييد ١٢ صوتا، مقابل صوتين (البرازيل وتركيا)، وامتنع عضو واحد عن التصويت (لبنان)، واعتمد بوصفه القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه إزاء أخطار الانتشار التي يمثلها البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، فقرر في جملة أمور، متصرفا بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، أن تمتنع جميع الدول عن بيع الأسلحة الثقيلة إلى جمهورية إيران الإسلامية؛ ودعا جميع الدول إلى تفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية والقادمة منها إذا اشتبهت الدولة المعنية بوجود شحنة محظورة على متنها؛ وأذن لجميع الدول بمصادرة الأصناف المحظورة والتخلص منها؛ وطلب إل جميع الدول أن تمنع التزويد بالخدمات المالية، بما فيها خدمات التأمين أو إعادة التأمين، إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك الخدمات يمكن أن تسهم في الأنشطة المحظورة لجمهورية إيران الإسلامية؛ وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا يضم ثمانية خبراء على الأكثر (فريق الخبراء) لفترة أولية مدتها سنة واحدة.

وعقب اتخاذ القرار، شدد عدة متحدثين على أهمية مواصلة الحوار من أجل تحقيق الحلول الدبلوماسية، وشددوا

(٨٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

بجمهورية إيران الإسلامية^(٨٤٨). ومدد أيضا ولاية فريق الخبراء لمدة عام واحد^(٨٤٩).

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠: فرض تدابير جزائية جديدة على جمهورية إيران الإسلامية

في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اجتمع المجلس للنظر في مشروع قرار من شأنه أن يعزز التدابير الجزائية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية^(٨٥٠). وقبل اتخاذ القرار، قالت ممثلة البرازيل أن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار بغية الالتزام بإعلان طهران^(٨٥١)، الذي أكدت أنه يشكل فرصة فريدة لحل المشكلة عن طريق الحوار بدلا من الجزاءات. وذكرت أن الجزاءات ستؤدي إلى معاناة الشعب وخدمة مصالح الذين لا يريدون التوصل إلى تسوية سلمية للفضية في صفوف جميع الأطراف. كما أعربت الممثلة عن الأسف لأن الإعلان المشترك لم يحظ بالاعتراف السياسي الذي يستحقه ولم يعط الوقت الذي يحتاجه لكي يؤدي ثماره^(٨٥٢). وبالمثل، ذكر ممثل تركيا أن اعتماد الجزاءات من شأنه أن يؤثر سلبا على الزخم الناشئ عن إعلان طهران

(٨٤٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدابير الجزائية، انظر الجزء السابع، الفرع الثالث، "التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، وفقا للمادة ٤١ من الميثاق". للاطلاع على معلومات عن ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وولاية فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، "لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب الفصل السابع من الميثاق".

(٨٤٩) القرار ١٩٨٤ (٢٠١١).

(٨٥٠) S/2010/283.

(٨٥١) الإعلان المشترك الصادر عن جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والبرازيل بشأن الوقود النووي، الموقع في طهران في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠.

(٨٥٢) S/PV.6335، الصفحتان ٢ و ٣.

الأسلحة النووية^(٨٥٨) يجب أن تظل في صميم الجهود العالمية الرامية إلى وقف الانتشار النووي^(٨٥٩).

وفيما امتنع ممثل لبنان عن التصويت مشيراً إلى أن حكومته لم تتوصل إلى موقف نهائي بشأن هذه المسألة، قال إن حكومته تعتقد أن التفاهم الوارد في إعلان طهران بشأن اليورانيوم المخصب يشكل خطوة هامة نحو التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وأشار إلى أن الإعلان لم يلق الدعم اللازم ولم يمنح الوقت الكافي لكي يحقق النتائج المنشودة. وقال إن قرار الجزاءات الجديدة يمثل نكسة أليمة للجهود الدبلوماسية^(٨٦٠).

وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن حكومة بلده تعارض تطوير واستعمال أسلحة الدمار الشامل لأسباب دينية وأمنية أيضاً، وأنها مصممة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والاعتماد على أبحاثها العلمية المتقدمة لتطوير مختلف الجوانب السلمية لهذه التكنولوجيا. وذكر أن حكومته حافظت على تعاون غير مسبوق ومتين واستباقي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشددت على أنه لا يمكن لأي مقدار من الضغط أو المكائد أن يكسر تصميم حكومة بلده على مواصلة السعي نحو حقوقه الثابتة والمشروعة والدفاع عنها^(٨٦١). وفي بيان ثان، لاحظ ممثل المملكة المتحدة أن البيانات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية يبدو أنها

(٨٥٨) United Nations, Treaty Series, vol. 729, No. 10485.

(٨٥٩) S/PV.6335، الصفحتان ٥ و ٦.

(٨٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٨٦١) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢٣.

على أن فرض جزاءات على أفراد وكيانات محددة لا يهدف إلى إيذاء عامة الناس^(٨٥٤). وأعرب أيضاً ممثلو النمسا، ونيجيريا، واليابان عن تأييدهم لعملية المسار المزدوج^(٨٥٥). وشدد ممثل الصين على أن الهدف من القرار الجديد هو العودة بجمهورية إيران الإسلامية إلى طاولة المفاوضات وتفعيل جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية^(٨٥٦).

ونوه ممثل المملكة المتحدة بالجهود التي بذلتها تركيا والبرازيل بحسن نية لإقناع جمهورية إيران الإسلامية بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مفاعل طهران للأبحاث، لكنه قال إن حكومة بلده لا يمكن أن تقبل محاولات جمهورية إيران الإسلامية استغلال تلك الجهود لتبرير مواصلة تحديدها لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة التي تطالب بتعليق عمليات التخصيب^(٨٥٧).

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن جمهورية إيران الإسلامية اختارت بوضوح وبملاء إرادتها أن تنتهك التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات المجلس. وشددت على أن القرار يهدف إلى تعزيز حاجة ذلك البلد للامتثال لالتزاماته الدولية، وأشارت إلى أن مقترح مفاعل طهران للأبحاث لا يلي الشواغل الأساسية بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وذكرت أن معاهدة عدم انتشار

(٨٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٨-١٠ (فرنسا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (الصين).

(٨٥٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (النمسا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (اليابان)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (نيجيريا).

(٨٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٨٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في الفترة من ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بانتظام معلومات مستكملة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة^(٨٦٦). وشملت الأنشطة تلقي تقارير التنفيذ من الدول الأعضاء عملا بالقرارات ذات الصلة، وتلقي إخطارات عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وتلقي استفسارات وطلبات خطية والرد عليها تتعلق بحصول الدول الأعضاء على التوجيه بشأن نظام الجزاءات.

وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، سلط عدة متكلمين الضوء على عناصر من أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها دليلا إضافيا على استمرار جمهورية إيران الإسلامية في عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم الامتثال للالتزاماتها حيال مجلس الأمن، وعلى البعد العسكري المحتمل لبرنامجها النووي. واتفقوا على أنه لا يوجد أي خيار سوى السعي إلى اتخاذ تدابير جديدة تمشيا مع نهج المسار المزدوج الذي يترك الباب مفتوحا للدبلوماسية^(٨٦٧). وعلى النقيض من ذلك، شدد ممثلا الاتحاد الروسي والصين على أهمية مواصلة الحوار والجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الوضع والتوصل إلى تسوية سلمية^(٨٦٨). وأكد ممثل الاتحاد الروسي أنه لا يزال هناك

(٨٦٦) الجلسات ٦٢٨٠ و ٦٣٤٤ و ٦٣٨٤ و ٦٤٤٢ و ٦٥٠٢ و ٦٦٠٧ و ٦٦٩٧.

(٨٦٧) S/PV.6280، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (فرنسا).

(٨٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٠ (الصين).

ترمي إلى إيجاد عذر لإيران لعدم الرد على الشواغل الدولية إزاء برنامجها النووي^(٨٦٢).

٩ حزيران/يونيه ٢٠١١: تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية

في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، قرر المجلس، في جملة أمور، في قراره ١٩٨٤ (٢٠١١) المتخذ وهو يتصرف بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، أن يمدد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وعقب اعتماد القرار، شدد كثير من المتكلمين على أن فريق الخبراء يؤدي دورا حاسما في كفالة التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها المجلس على جمهورية إيران الإسلامية. ووجهوا الانتباه أيضا إلى أهمية أن يواصل الفريق العمل بتزاهة واستقلالية^(٨٦٣). وشدد ممثلا كل من الاتحاد الروسي والصين على ضرورة أن يعمل الفريق بما يتفق بدقة مع الولاية التي حددها القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)^(٨٦٤). وأشار ممثل لبنان إلى أن القرار ذو طابع تقني محض، ولأن حكومة بلده امتنعت عن التصويت على القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، فإنها تمتنع عن التصويت على القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) انسجاما مع موقفها الثابت^(٨٦٥).

(٨٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٨٦٣) S/PV.6552، الصفحة ٣ (الصين)؛ والصفحة ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤ (فرنسا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (ألمانيا)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدة).

(٨٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣ (الصين).

(٨٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

مع اللجنة في وضع ذلك البرنامج، وشجعت أيضا اللجنة والأمانة العامة على العمل معا لتشكيل فريق الخبراء الذي أنشئ حديثا والذي سيكون بمثابة عيون المجلس وأذانه في الميدان^(٨٧٤). وذكر ممثل الصين أن جميع الأطراف تواصل العمل بنشاط على تعزيز تنفيذ اتفاق مفاعل طهران للأبحاث (إعلان طهران) الذي وقعته البرازيل، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية. وأكد أن جمهورية إيران الإسلامية أعربت عن استعدادها للتفاوض مع المجتمع الدولي والتعاون مع الوكالة. وأعرب عن أمله في أن تغتنم جميع الأطراف الفرصة لاستئناف المحادثات وبذل الجهود الدبلوماسية، ولا سيما خارج المجلس، للتوصل إلى حل سلمي^(٨٧٥). وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن الامتثال الصارم لتدابير المجلس يتطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن اتخاذ خطوات تقييدية إضافية لا تغطيها القرارات ذات الصلة، لا سيما الخطوات تتجاوز الحدود الإقليمية من حيث طبيعتها. وأعرب عن القلق حيال منع دول الأطراف الثالثة غير المقبول من إيصال إمدادات إلى جمهورية إيران الإسلامية بذريعة أن الإمدادات لا تتفق مع القوانين الداخلية لتلك الدول^(٨٧٦).

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أبلغ المجلس أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل وتوسع أنشطتها النووية المنطوية على خطر الانتشار منتهكة بذلك التزاماتها الدولية. وأشارت إلى أن الإجراءات التي اتخذتها إيران مؤخرا تذكر المجلس بالحاجة الملحة إلى مضاعفة جهوده لتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، لا سيما التدابير

(٨٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٨٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦-٧.

(٨٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

بمجال للمفاوضات، بما في ذلك السعي إلى نموذج مقنع ومقبول للطرفين لتبادل الوقود لمفاعل طهران للأبحاث^(٨٦٩). وفي حين أعرب ممثل الصين عن الأمل في أن تأخذ الأطراف المعنية في الاعتبار الحالة العامة والطويلة الأجل^(٨٧٠)، دعا ممثل الاتحاد الروسي طهران إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان الاستئناف الفوري للحوار الموسع مع مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، بغية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني^(٨٧١).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء استمرار الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية وعدم سماحها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى مرافقها. وأعرب ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والصين عن تأييدهم لاستئناف الحوار لحل الوضع المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني واستراتيجية المسار المزدوج بشأن جمهورية إيران الإسلامية^(٨٧٢). وانضم ممثل المملكة المتحدة إلى ممثلة الولايات المتحدة في الحث على إعداد برنامج عمل طموح للجنة عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)^(٨٧٣). وشجعت ممثلة الولايات المتحدة تحديدا رئيس اللجنة على المشاركة شخصيا

(٨٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٨٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٨٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٨٧٢) S/PV.6344، الصفحتان ٣ و ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الصين).

(٨٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤ (المملكة المتحدة).

مثل الصين عن أمله في أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بناء في إيجاد حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية، وشدد على أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وأنه ليس باستطاعتها أن تحل المسألة أساساً. وأشار إلى وجود فرصة جديدة لاستئناف الحوار بشأن المسألة النووية الإيرانية، وأبرز الحوار الإيجابي والمفيد الذي أحراره الاتحاد الأوروبي وستة بلدان مؤخرا في جنيف^(٨٨١).

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، أعرب ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن القلق إزاء الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك مواصلتها التخصيب وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسبما ورد في أحدث تقرير أصدرته الوكالة^(٨٨٢). وأعرب كثير من المتكلمين أيضا عن خيبة أملهم إزاء عدم إحراز تقدم في المناقشات التي عقدت في اسطنبول بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وجمهورية إيران الإسلامية^(٨٨٣). وفيما شدد العديد من المتكلمين على حق جمهورية إيران الإسلامية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقد دعاها البعض إلى التقيد بالتزاماتها الدولية.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء إعلانات جمهورية إيران الإسلامية عن التزامها تعزيز أنشطة تخصيب اليورانيوم بدرجة كبيرة ونجاحها في وضع ساتل في المدار. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن فريق الخبراء أوضح في أحدث تقرير له أن جمهورية إيران

الجديدة التي اعتمدت في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)^(٨٧٧). وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلق حكومته حيال البرنامج النووي الإيراني وكذلك حيال مسلسل انتهاكات جمهورية إيران الإسلامية لقرارات المجلس، وهو ما يدفع بلده لتأييد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي يفرض مزيدا من الجزاءات. وأبرز على وجه التحديد قلق حكومته من مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في الأنشطة ذات الصلة بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية، وذكر أن المجلس واللجنة سوف تحتاج إلى النظر في رد مناسب على تلك الأنشطة^(٨٧٨).

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة، الذي أبلغ عن تعيين فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وعقب الإحاطة، رحب المتكلمون بتشكيل هذا الفريق^(٨٧٩). ولاحظت ممثلة الولايات المتحدة أنه لم يتغير الكثير منذ اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) إذ إن جمهورية إيران الإسلامية مستمرة في عدم الامتثال لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجلس، فضلا عن تحديدها للمجتمع الدولي. وأشادت بنيجيريا وإيطاليا لمصادرهما شحنات غير مشروعة من الأسلحة، وكررت التزام بلدها باستراتيجية المسار المزدوج، بهدف مواصلة عملية بناء الثقة على مراحل بين جمهورية إيران الإسلامية والمجتمع الدولي^(٨٨٠). وأعرب

(٨٧٧) S/PV.6384، الصفحتان ٣ و ٤.

(٨٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٨٧٩) S/PV.6442، الصفحتان ٤ و ٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الصين)؛ والصفحات ٦-٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الولايات المتحدة).

(٨٨٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٨٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٨٨٢) S/PV.6502، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدة).

(٨٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ٩ (البرتغال)؛ والصفحة ١٠ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (فرنسا).

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن حكومة بلدها تؤمن بقوة بأن هذا التقرير ينبغي أن يكون متاحا لجميع الدول في أقرب وقت ممكن، إذ أنه يبرز المعلومات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد الدول على الاضطلاع بالتزاماتها. وعدم تعميم هذه الوثائق يتعارض مع التزام اللجنة بالشفافية ويقوض كامل المقصد من وجود فريق للخبراء^(٨٨٩).

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، واصل المتكلمون الإعراب عن قلقهم إزاء عدم نشر التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية. وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن حكومة بلدها ما زالت تشعر بقلق بالغ جراء عدم تعميم التقرير النهائي حتى الآن على مجمل الأعضاء في الأمم المتحدة بسبب الاعتراضات المستمرة لبعض أعضاء المجلس. كما لفتت انتباه المجلس إلى التقرير الذي أصدره مؤخرا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي خلص إلى أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال في حالة عدم امتثال لالتزاماتها النووية الدولية، وزاد من الكم المتراكم من الأدلة على أنها تضلل المجتمع الدولي بشأن أنشطتها النووية. وأبرزت عزم جمهورية إيران الإسلامية الذي أعلنته بنفسها الشروع بالتخصيب في منشأة قم الموجودة تحت الأرض. وإذ أكدت أن سلوك جمهورية إيران الإسلامية يكذب بصراحة الطابع السلمي المزعوم لبرنامجها النووي، فقد دعت المجلس إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى تنفيذ الجزاءات التي فرضت بالفعل^(٨٩٠).

الإسلامية تواصل انتهاك الجزاءات التي فرضها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أفادت بأنها لم تتمكن من التأكد من أن جميع المواد النووية تستخدم للأغراض السلمية، وخلصت إلى أن جمهورية إيران الإسلامية أخفقت مرة أخرى في الامتثال لالتزاماتها^(٨٨٤). ورأى ممثل ألمانيا أنه، بالنظر إلى عدم استعداد جمهورية إيران الإسلامية للحديث عن برنامجها النووي، فإنه لا يوجد خيار آخر سوى مواصلة السير في مسار الضغط من استراتيجية المسار المزدوج لإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات^(٨٨٥). وأشار ممثل فرنسا إلى أن ضرورة اتخاذ تدابير إضافية سوف تحدد على أساس سلوك جمهورية إيران الإسلامية^(٨٨٦). وشدد ممثلو الصين والبرتغال والبرازيل على أن الاستئناف الفوري للحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية ملائمة ودائمة تلي المصالح المشتركة لجميع الأطراف^(٨٨٧).

وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بشأن شفافية الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية، على النحو المبين في أحدث تقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، أعرب كثير من المتكلمين عن القلق من عدم نشر التقرير النهائي لفريق الخبراء على الموقع الشبكي للجنة^(٨٨٨).

(٨٨٤) S/PV.6563، الصفحة ٥.

(٨٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (ألمانيا).

(٨٨٦) الصفحة ٥ (فرنسا).

(٨٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الصين)؛ والصفحة ١٠ (البرتغال)؛ والصفحة ١٣ (البرازيل).

(٨٨٨) S/PV.6607، الصفحتان ٣ و ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٤-٦ (فرنسا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (ألمانيا)؛

والصفحتان ١٣ و ١٤ (غابون)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (المملكة المتحدة).

(٨٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٨٩٠) S/PV.6697، الصفحات ٣ إلى ٥.

الخصوص قال ممثل المملكة المتحدة إن الجزاءات تمثل أداة أساسية لإقناع جمهورية إيران الإسلامية بالانخراط بجدية استجابة للعروض المطروحة على الطاولة^(٨٩٣).

(٨٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن الالتزام المتجدد من جانب جمهورية إيران الإسلامية بتكثيف تعاونها مع الوكالة، ودون شروط مسبقة، أمر في غاية الأهمية^(٨٩١). وأعرب كثير من المتكلمين عن دعمهم لنظام الجزاءات^(٨٩٢)، وعلى وجه

(٨٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٨٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي).

الجلسات: عدم الانتشار

القرار والتصويت	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت	السدعوات عملا بالمادة ٣٧	المتكلمون	الوثائق الأخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
			رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (اليابان)، و ٥ من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٢٨٠ ٤ آذار/مارس ٢٠١٠
		٤٤ دولة	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين			٦٣٣٤ (المغلقة) ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠
	القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) ١٢-٢-١(ب)	١٤ عضوا من أعضاء المجلس ^(١) و جمهورية إيران الإسلامية	ألمانيا وجمهورية إيران المتحدة الأمريكية الإسلامية	مشروع قرار مقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الإسلامية (S/2010/283)		٦٣٣٥ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠
			رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (اليابان)، و ٥ من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٣٤٤ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠
			رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (اليابان)، و ٥ من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٣٨٤ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

القرار والتصويت	المدعوون عملا بالمادة	الوثائق الأخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
(المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)	المتكلمون	٣٧		
	رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (اليابان)، و ٥ من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٤٤٢ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
	رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (كولومبيا)، و ١٤ عضوا من أعضاء المجلس ^(ج)		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٥٠٢ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١
القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) ١٤-٠-١٥ ^(د)	٧ أعضاء من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/348)		٦٥٥٢ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١
	رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (كولومبيا)، وجميع أعضاء المجلس		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٥٦٣ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١
	رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (كولومبيا)، وجميع أعضاء المجلس		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٦٠٧ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
	رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (كولومبيا)، وجميع أعضاء المجلس		إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)	٦٦٩٧ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

- (أ) الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والصين، وفرنسا، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
- (ب) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، والصين، وغابون، وفرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛ المعارضون: البرازيل، وتركيا؛ الممتنعون: لبنان.
- (ج) الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، وكولومبيا، ولبنان، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.
- (د) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية؛ الممتنعون: لبنان.